أعضاء GAIA و BFFP في إفريقيا يدعون القادة الأفارقة للتفاوض على معاهدة عالمية قوية للبلاستيك قبل لجنة التفاوض الحكومية الدولية الثانية (INC2) في باريس (29 مايو - 2 يونيو 2023)

تعتبر المعاهدة العالمية بشأن البلاستيك فرصةً تاريخية للقارة الإفريقية لمواجهة تحديات الآثار السلبية لدورة حياة البلاستيك. وقد طلبت لجنة التفاوض الحكومية الدولية من الأمانة خلال دورتها الأولى، تحضير وثيقة تستعرض خيارات و عناصر محتملة من أجل صك دولي ملزم قانوناً؛ قصد النظر فيها خلال دورتها الثانية. ويستند ذلك على المساهمات الدولية، بما فيها مساهمات ١٤ **دولة أفريقية بالإضافة لمساهمة المجموعة الافريقية و التي ستشكل الأهداف والالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة وعناصر التنفيذ للمعاهدة العالمية بشأن البلاستيك.**

وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الافريقية أبانت عن طموح قوي **لإنهاء التلوث البلاستيكي من خلال الحد من إنتاج البلاستيك واستخدامه بشكل عام**. ويتمثل الموقف القوي للمجموعة الأفريقية في معالجة التلوث البلاستيكي باعتماد مقاربة ترتكز على دورة حياة البلاستيك هو موقف بالغ الأهمية للحفاظ عن سيادة القارة الافريقية خصوصاً و أنها لاتزال تتحمل عبء صادرات النفايات البلاستيكية السامة وغير القابلة لإعادة التدوير، وهو ما يعتبر "استعمار النفايات". هذا هو الموقف الذي يجب على جميع الدول الأفريقية تبنيه كنهج إلزامي في المعاهدة بشأن البلاستيك.

تهيمن خمس دول على إنتاج النفط في أفريقيا، وبالنظر لمشاريع التنقيب المستمرة عن النفط والغاز يحتمل أن تتمدد هذه القائمة. هذه الدول تهيمن على استهلاك واستيراد البلاستيك والبتروكيماويات والصناعة في تلك الدول **مازالت الأولوية على حساب الناس**. وبالتالي ، فإن الفرصة التاريخية للحد من أزمة التلوث البلاستيكي العالمية معرضة لخطر التقويض من طرف قطاع صناعة البلاستيك الذي يتمتع بقوة تأثير مهمة، مقارنة بحقوق الإنسان الأساسية لمجتمعات الصف الأول الأكثر عرضة والعمال غير الرسميين. وقد أظهرت المساهمات المقدمة إلى INC2 من هذه البلدان طموحا ضعيفاً من خلال الدفع بحلول خاطئة وبظاهرة الغسل الأخضر مثل حرق النفايات ، وإعادة التدوير الكيميائي، وتحويل البلاستيك إلى وقود أو عمليات تحويل البلاستيك إلى مادة كيميائية ، و التحلل الحراري والتغويز الذي لديهم القدرة على خلق آثار صحية شديدة على العمال والمجتمعات والبيئة من خلال توليد كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري، ملوثات الهواء السامة والرماد شديد السمية وغيرها من المخلفات التي يحتمل أن تكون نفايات الخطرة.

بالإضافة إلى ذلك ، **تعتبر إفريقيا رائدة في مكافحة البلاستيك أحادي الاستخدام**، حيث أصدرت ٣٤ دولة أفريقية قوانين تحظر المواد البلاستيكية ، وبالتالي يجب تجنب تقديم المصالح الاقتصادية الخاصة لشركات البتروكيماويات والدول على حساب مصالح الناس وكوكب الأرض وصحة الإنسان. وكما ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان أن تتبنى المعاهدة **"نهجا قائما على حقوق الإنسان للتدبير العالمي للبلاستيك، مع التركيز على مبادئ حقوق الإنسان وكذلك آليات المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف".**

لقد عمقت أزمة التلوث البلاستيكي الفوارق الحالية الناجمة عن الاستعمار والعبودية والعنصرية والرأسمالية، وتضر بشكل غير متناسب بالمجتمعات ذات الدخل المنخفض والسكان الأصليين.

إن أزمة التلوث البلاستيكي تحرم ملتقطي النفايات من حقهم في كسب رزق آمن وعادل. **فشلت المساهمات المقدمة إلى INC2 من بعض البلدان الإفريقية في الاعتراف بالدور المحوري لهذه الفئة من المجتمع**. لقد أصبح من الواضح أن ملتقطي النفايات هم العمود الفقري لأنظمة إدارة النفايات وفرزها ، **وعلى هذا النحو يستحقون تركيزا خاصا في معاهدة جديدة بشأن البلاستيك** ، لضمان إدراجهم بشكل هادف في أحكام المعاهدة وتنفيذها ، وتحقيق إمكاناتهم الكاملة كمهندسين لاقتصاد المواد العالمي ، ووضعهم في طليعة أنظمة الجمع و الفرز وإعادة الاستخدام والإصلاح والتسميد وإعادة التدوير.

نحن بصفتنا أعضاء في المنطقة الأفريقية، نمثل منظمات المجتمع المدني من تنزانيا وكينيا وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغامبيا وموريشيوس وتونس وأوغندا والكاميرون ومصر وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، ندعو ممثلي جميع الدول الأعضاء الأفريقية إلى:

- **التوافق بقوة مع المواقف الطموحة للمجموعة الأفريقية** بشأن الحد من تجارة وإنتاج واستخدام البلاستيك، والحد من وجود المواد الكيميائية السامة في البلاستيك، وحظر الممارسات الخطرة مثل الحرق في الهواء الطلق، والحرق في محطات الطاقة التي تعمل بالفحم وغيرها من عمليات تحويل النفايات إلى طاقة، والتجهيز المشترك في قمائن الأسمنت، وإعادة تدوير المواد الكيميائي، لحماية صحة الإنسان والبيئة.
- **دعم قرار الأمم المتحدة لحق الإنسان** في بيئة آمنة ونظيفة وصحية خالية من السموم.
- **ضمان إدراج وإدماج والانتقال العادل وإمكانية الوصول لملتقطي النفايات ومجتمعات الخطوط الأمامية** في السياسات الوطنية لإدارة النفايات والمعاهدة العالمية بشأن البلاستيك.
- **تنفيذ وتعزيز التشريعات القائمة بشأن المواد البلاستيكية أحادي الاستخدام وغيرها من المواد البلاستيكية الإشكالية وغير الضرورية** في الدول الأفريقية.
- **إدراك أن ممارسات إدارة النفايات وحدها لا تعالج تأثيرات دورة الحياة الكاملة للبلاستيك** ، وأن إعادة التدوير تكون مفيدة للغاية حيث تحل محل إنتاج البلاستيك الخام، بدلا من تصنيع المنتجات التي كانت تصنع سابقا من مواد طبيعية (على سبيل المثال في المنسوجات).
- **معارضة الحلول الخاطئة** مثل المواد البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي، وحرق و / أو حرق البلاستيك في قمائن الأسمنت.
- **تعزيز وتوسيع نطاق الحلول المستدامة الحالية والجديدة** داخل القارة مثل نماذج صفر نفايات وأنظمة إعادة الاستخدام.

- **معارضة الآليات المالية التي تديم الإنتاج المتسارع للبلاستيك وتوفر ترخيصا للتلويث** ، مثل الاعتمادات البلاستيكية ، والتي تسمح للشركات متعددة الجنسيات بالتهرب من مسؤوليتها القانونية والمالية والأخلاقية عن أزمة البلاستيك ، بينما تفعل القليل أو لا شيء لمعالجة المشكلة أو لتمويل انتقال عادل.
- **وضع معايير لخطط فعالة وسليمة بيئيا لمسؤولية المنتج الممتدة تقودها الحكومات** وليس المنتجين و الملوثين والتي تتسق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى؛ لديها أهداف واضحة من المنبع تشمل أصحاب المصلحة عبر قطاعات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.
- **اعتماد تدابير سليمة علميا وقائمة على الأدلة** طوال عملية معاهدة البلاستيك العالمية.
- **تعزيز الدعم للتنفيذ الفعال للمعاهدة** من خلال تمويل جديد وإضافي ويمكن التنبؤ به وكاف، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتي لم تتقادم أو يجري التخلص منها تدريجيا، وبناء القدرات عبر جميع قطاعات سلسلة القيمة البلاستيكية.

ونؤكد من جديد أن معالجة مسألة الحد من إنتاج البلاستيك من المصدر تظل جزءا أساسيا من الجهود المبذولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبناء القدرة على الصمود وإيجاد حلول لتغير المناخ مع ضمان العدالة والإنصاف للجميع.